# الملخص

تُعد ظاهرة جنوح الأحداث من المشاكل الخطيرة التي تواجه أي مجتمع لدورها في انهياره وانتشار الجريمة، وهي ظاهرة أجتماعية أكثر من كونها ظاهرة اجرامية، وبذلك فهي تفرض التحرك لتلافي الخطر قبل وقوعه وبالتالي اعطاء الادارة دوراً وقائياً هاماً في سبيل تحقيق مبادئ الدفاع الاجتماعي فهو بمضمونه العام معناه الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة والانحراف وهذا المضمون لا يرتبط بموضوع الجريمة ومدى خطورتها بل يرتبط بالفرد منظوراً اليه ككائن بشري واجتماعي، لذلك فان الدفاع الاجتماعي يكمن بصورة رئيسية في بحث الاسباب التي تدفع الحدث للانحراف ومحاولة القضاء على هذه الأسباب أو اتخاذ اجراءات تحول بينها وبين تحقق نتائجها، وان واجب الادارة في مكافحة جنوح الأحداث قد تأسس في التشريعات الداخلية فضلاً عن الاتفاقيات الدولية، وتسعى الادارة لمنع جنوح الأحداث عبر الاجهزة التنفيذية، اذ ينطلق اساس واجب الادارة في منع جنوح الأحداث من انها تسعى الى المحافظة على حق الحياة للانسان وفي تمتعهُ بحياة هادئة وتنشئة سليمة، وتخضع الادارة اثناء عملها لامكانية اثارة مسؤوليتها السياسية والادارية، وقد تناولنا دراسة موضوع البحث في ثلاثة فصول، الأول تحت عنوان "التعريف بدور الادارة في منع جنوح الأحداث"، والثاني بعنوان "الادارة المختصة في منع جنوح الأحداث"، اما الثالث فانتظم تحت عنوان "اجراءات ووسائل الادارة في منع جنوح الأحداث والمسؤولية المترتبة عليها"، وقد توصلنا الى جملة من الاقتراحات منها ان تنشأ هيأة اتحادية متخصصة يتم فيها رسم السياسة العامة للدولة في مجال رعاية الأحداث ويكون تابع لرئيس مجلس الوزراء وترتبط به المديرية العامة لشرطة رعاية الأحداث.